

14 أكتوبر 2020

01/1490

مطهرة

إلى السيد

الموضوع: حول إشكاليات تطبيق أحكام الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2019.
المرجع: مكتوبكم المضمن بمكتب الضبط المركزي للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بتاريخ 23 سبتمبر 2020.

****§****

وبعد، لقد أفدتم بمقتضى مكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه أن عدول الإسهاد يقومون عقود نقل بمقابل ويتم إثبات طريقة الخلاص بمراجع إيداع الأموال نقدا بحساب البائع واعتبرت أن قانون المالية لسنة 2019 لم يتعرض لطريقة الخلاص المذكورة من حيث مطابقتها من عدمه مع أحكام الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2019 المتعلق بترشيد تداول الأموال نقدا وطلبتم توضيحا لذلك.

كما طلبتم معرفة في حالة عدم تضمن العقد الأصلي لعمالية الدفع فهل يتم تضمين مراجع الخلاص على العقد الأصلي أم تستوجب تحرير مكتوب إضافي مستقل.

جوابا، تجدر الإشارة أن عمليات الإيداع نقدا بالحصاب البريدي أو البنكي لا تتعارض مع أحكام الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2019 وذلك شريطة احترام التنصيصات الواجب تضمينها بالعقد والمتعلقة بطريقة الدفع ومراجعتها والمتمثلة في:

- عدد الإصدار وتاريخه ومبلغه،
- اسم ولقب أو الاسم الإجتماعي للمستفيد،
- رمز مكتب البريد ومكانه أو المؤسسة البنكية وفرعها.

هذا، وفيما يتعلق بعدم التنصيص بالعقد الأصلي على مراجع الخلاص فإنه يمكن تدارك هذا النقص بالتنصيص على طريقة الدفع بموجب عقد تكميلي. نل

الشهيد العام
مما شهدته المؤسسة من
الإمضاء: ~~.....~~
و.....